• النوع الثامن والعشرون :

مَعرفَةُ آدَابِ طَلَبِ الحَدِيثِ

قَد تَقَدَّمَ مِنهُ جُمَلٌ مُتَفَرِّقَةٌ، وَيَجِبُ عَليهِ تَصحِيحُ النِّيَّةِ، وَالإِخلَاصُ للَّهِ تَعَالىٰ فِي طَلَبِهِ، وَالحَذَرُ مِنَ التَّوصُّلِ بِهِ إِلَىٰ أَغرَاضِ الدُّنيَا، وَلْيَسْأَلِ اللَّه تَعَالَىٰ التَّوفِيقَ، وَالتَّسدِيدَ، وَالتَّيسِيرَ، وَلْيستَعمِلِ الأخلَاقَ الجَمِيلَةَ وَالآدَابَ، ثُمَّ لْيُفرِغْ جَهدَهُ فِي تَحصِيلِهِ، وَيغتَنِمْ إِمكَانَهُ.

(النَّوعُ الثامنُ والعشرون : معرفةُ آدابِ طلبِ[١] الحديثِ ، قد تقدَّم منه جُمَلٌ متفرقةٌ ، ويجبُ عليه تصحيحُ النيةِ ، والإخلاصُ للَّه تعالىٰ في طلبِهِ ، والحذَرُ من التَّوصُّلِ به إلىٰ أغراضِ الدُّنيا) .

فقد روىٰ أبو داودَ وابنُ ماجه[٢] مِن حديثِ أبي هُريرة قال : قالَ رسولُ اللَّه ﷺ : «مَن تعلَّم عِلمًا ممَّا يُبْتَغىٰ به وَجه اللَّهِ تعالَىٰ لا يَتَعَلَّمُهُ إلا لِيُصيبَ به عَرَضًا من الدُّنيا ، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الجَنَّةِ يومَ القيامَةِ» .

وقال حمادُ بنُ سَلمةَ[٣] : مَن طَلَبَ الحديثَ لغيرِ اللَّهِ مكرَ بِهِ .

---

(١) في «ابن الصلاح» : «طالب» .

(٢) أخرجه : أبو داود (٣٦٦٤) ، وابن ماجه (٢٥٢) .

(٣) «الجامع» للخطيب (١/ ٨٤ - ٨٥) ، و«تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٦) .

وقال سُفيانُ الثوريُّ[١] : ما أَعْلَمُ عملًا هُوَ أفضلُ مِن طلبِ الحديثِ لِمَنْ أرادَ اللَّه .

قال ابنُ الصلاحِ[٢] : ومِن أقربِ الوجوهِ في إصلاحِ النِّيةِ فيهِ ، ما روينا عن أبي عَمرِو بن نُجيدٍ أنَّه سألَ أبا جَعفر بن حمدَان ، وكانا عَبْدينِ صالحين ، فقال له : بأيِّ نيةٍ أكتُبُ الحديثَ؟ فقالَ : أَلَسْتُم تَرَون أنَّ عند ذِكْرِ الصالحين تَنزلُ الرحمةُ؟ قال : نَعم ، قال : فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ رأسُ الصَّالِحين .

(وليسأل اللَّه تعالىٰ التَّوفيق ، والتَّسدِيدَ) لذلك ، **(والتَّيْسِيرَ)** ، والإعانةَ عليه ، **(وليستعمل الأخلاقَ الجَمِيلَةَ والآدَابَ)** الرضية .

فقد قال أبو عاصم النبيلُ[٣] : مَن طلبَ هذا الحديثَ فقد طلبَ أعلىٰ أمورِ الدِّين ، فيجبُ أنْ يكونَ خيرَ الناسِ .

(ثم لْيفرِغْ جَهْدَهُ في تحصيلِهِ ، ويَغْتَنِم إمكانه) .

ففي «صحيح مسلم»[٤] مِن حديثِ أبي هُريرة مَرفوعًا : **«احرص علىٰ ما يَنْفَعُكَ واستَعنْ بِاللَّهِ ولا تَعْجزْ»** .

وقال يحيىٰ بنُ أبي كَثيرٍ[٥] : لا يُنالُ العلمُ براحةِ الجِسْمِ .

وقال الشافعيُّ[٦] : لا يَطلبُ هذا العِلمَ مَن يطلبُهُ بالتملُّلِ وغِنَىٰ النفسِ

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص : ١٨٢) .
(٢) «علوم الحديث» (ص : ٢٥٠) .
(٣) «الجامع» (١/ ٧٨) .
(٤) (٨/ ٥٦) .
(٥) «صحيح مسلم» (٢/ ١٠٥) .
(٦) «الحلية» (٩/ ١١٩ - ١٢٠) .

فَيفْلحُ ، ولكن مَن طَلَبه بِذِلَّةِ النَّفْسِ ، وضيقِ العيشِ ، وخدمةِ العِلمِ ، أَفْلَحَ .

❊ ❊ ❊

وَيَبدَأُ بِالسَّمَاعِ مِن أَرجَحِ شُيُوخِ بَلَدِهِ إِسْنَادًا ، وَعِلمًا ، وشُهرَةً ، وَدِينًا ، وَغَيرَهُ ، فَإِذَا فَرَغَ مِن مُهِمَّاتِهِم فَلْيَرحَلْ عَلَىٰ عَادَة الحُفَّاظِ المُبَرِزِينَ ، وَلَا يحمِلَنَّهُ الشَّرَهُ عَلَىٰ التَّسَاهُلِ فِي التَّحَمُّلِ ، فَيُخِلَّ بِشَيءٍ مِن شُرُوطِهِ .

(**ويبدأُ بالسماعِ من أرجح شُيوخِ بَلَدِهِ إسنادًا ، وعلمًا ، وشهرةً ، ودِينًا وغيرَه**) إلىٰ أنْ يفرَغَ منهم ، ويبدأُ بأفرادِهم فمن تفرَّدَ بشيءٍ أخذه عنه أوَّلًا ، (**فإذا فرَغَ مِن مُهِمَّاتهم**) وسماعِ عَواليهم ، (**فَليَرْحَل**) إلىٰ سائرِ البُلدانِ (**علىٰ عَادَةِ الحفَّاظِ المبرزِينَ**) ولا يَرحَلُ قَبلَ ذلك .

قال الخطيبُ[1] : فإنَّ المقصودَ بالرحلةِ أمران :

أحدهما : تحصيلُ عُلوِّ الإسنادِ ، وقِدَمِ السماعِ .

والثاني : لقاءُ الحُفَّاظِ ، والمُذاكَرةُ لهم ، والاستفادةُ منهم .

فإذا كان الأَمْران مَوجودَيْن في بلدِهِ ومعدومَيْن في غيرِهِ ، فلا فائدةَ في الرِّحلةِ ، أو موجودين في كلٍّ مُنهما ، فليحَصِّل حديثَ بلدِهِ ثُمَّ يرحَل .

قال : وإذا عَزَمَ علىٰ الرِّحلةِ ، فلا يتركُ أحدًا في بلدِهِ مِن الرُّواةِ إلا ويكتُبُ عنه ما تيسَّرَ مِن الأحاديثِ ، وإن قَلَّتْ . فقد قالَ بعضُهم : ضيِّعْ وَرَقَةً ولا تُضيِّعَنَّ شَيخًا .

---

(١) «الجامع» (٢/ ٢٢٣) .

والأصلُ في الرحلةِ ما رواه البيهقيُّ في «المدخلِ»، والخطيبُ في «الجامعِ»[١]، عن عبد اللّه بن مُحمدِ بن عَقيلٍ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللّه قال: بَلَغني حديثٌ عن رسولِ اللّه ﷺ لم أسمعْه، فابتعتُ بعيرًا فشددتُ عليه رَحْلي، وسِرتُ شهرًا حتىٰ قدمتُ الشَّامَ فأتيتُ عبد اللّه بن أنيسٍ، فقلتُ للبوَّابِ: قُلْ له: جابرٌ علىٰ البابِ، فأتاه فقال له: جابرُ بن عبد اللّه؟ فأتاني فقال لي، فقلتُ: نعم، فرجَعَ فأخبرَهُ، فقام يطأ[٢] ثوبَهُ حتَّىٰ لَقِيني، فاعتنَقَني واعتنقتُهُ، فقلتُ: حديثٌ بلغني عَنك سمعتَهُ مِن رسولِ اللّهِ ﷺ في القصاص، لم أسْمَعْه، فخشيتُ أن تموتَ أو أموت قَبْلَ أنْ أسمعه، فقال: سمعتُ رسولَ اللّهِ ﷺ يقول: «**يَحشُرُ اللّهُ العبادَ- أو قال: الناسَ - عُراةً غُرْلًا بُهْمًا**» قلنا: وما بُهمًا؟ قال: «**ليس معهم شيءٌ، ثم يُناديهم ربُّهم بصوتٍ يَسمعه مَن بَعُدَ كما يَسمعه مَن قَرُبَ: أنا المَلِكُ، أنا الدَّيَّانُ، لا ينبغي لأحدٍ[٣] من أهلِ الجنةِ أن يدخُل الجنَّةَ، ولا أحدٍ من أهلِ النارِ عندهُ مظلمةٌ حتَّىٰ أُقِصَّه منه، حتَّىٰ اللَّطْمة**»، قُلنا: كَيفَ وإنَّما نأتي اللّه عُراةً غُرْلًا بُهمًا، قال: «**بالحسناتِ والسيئاتِ**».

واستدلَّ البيهقيُّ أيضًا برحلةِ مُوسىٰ إلىٰ الخَضِرِ، وقِصَّته في «الصحيح»[٤].

---

(١) «الجامع» (٢/ ٢٢٥).

(٢) في «ص»: «يطاطئ».

(٣) في «م»: «ولأحد».

(٤) أخرجه: البخاري (٦/ ١١٠)، ومسلم (٧/ ١٠٣).

وروىٰ[١] أيضًا من طريقِ عَيَّاشِ بنِ عبَّاسٍ عن واهبِ بنِ عبدِ اللَّه المُعافريِّ قال: قَدِمَ رجلٌ من أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ منَ الأنصارِ علىٰ مَسْلمة بن مخلدٍ، فألفاه نائمًا فقال: أيقِظُوه، قالوا: بلْ نَتركُه[٢] حتَّىٰ يستيقظَ، قال: لستُ فاعِلًا، فأيقَظوا مسلمةَ له فرحبَ به وقال: انْزِلْ قال: لا، حتَّىٰ تُرسل إلىٰ عُقْبَةَ بنِ عامرٍ لحاجةٍ لي إليهِ، فأرسلَ إلىٰ عُقبَةَ فأتَاهُ، فقال: هلْ سمعتَ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: **«مَنْ وَجَدَ مُسْلِمًا علىٰ عورَةٍ فسَتَرهُ، فكأنَّما أحيا مَوْءُودَةً مِن قَبرِها»**؟ فقالَ عُقبةُ: قد سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ ذلك.

وسألَ عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ أباه عمَّن طلبَ العِلمَ، ترىٰ له أنْ يلزمَ رجلًا عندهُ عِلمٌ فيكتبُ عنه، أو ترىٰ له أنْ يرحلَ إلىٰ المواضعِ التي فيها العِلمُ فيسمعُ منهم؟ قال: يَرْحلُ يكتبُ عن الكوفيِّين والبَصْريين، وأهلِ المدينةِ ومَكَّةَ، يُشامُ الناسَ يَسمعُ[٣] مِنهم[٤].

وقال ابنُ معينٍ[٥]: أربعةٌ لا تأنسُ[٦] منهم رُشْدًا، مِنهم: رجل يكتبُ في بَلدِهِ، ولا يرحلُ في طلبِ الحديثِ.

---

(١) «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب (ص: ١١٨).

(٢) في «ص» و«م»: «تنزل»، والمثبت من «المطبوع»، و«تالي التلخيص» (١/ ٥٦).

(٣) في «م»: «بسمعه».

والحكاية في «المسائل» لعبد اللَّه (١٥٨٨) و«الرحلة للخطيب» (١٢).

(٤) «الجامع» للخطيب (٢/ ٢٢٤).

(٥) «الجامع» للخطيب (٢/ ٢٢٥).

(٦) في «ص»، «م»: «تؤنس».

وقال إبراهيمُ بنُ أدهم[١] : إنَّ اللَّهَ يرفع البلاءَ عن هذهِ الأمةِ برحلةِ أصحابِ الحديثِ .

(ولا يحملَنَّه الشَّره) والحرص **(علىٰ التَّساهُلِ في التَّحمُّلِ، فيُخِلَّ بشيءٍ من شُرُوطِهِ)** السابقة فإنَّ شهوةَ السَّماعِ لا تنتهي ، ونهمةَ الطَّلبِ لا تنقضي ، والعِلمُ كالبِحارِ التي يتعذَّرُ كَيْلُها ، والمعادِنِ التي لا ينقطعُ نَيْلُها .

أخرج المروزيُّ في كتاب «العلم» ، قال : حدثنا ابنُ شُعيبِ بن الحبحاب ، حدَّثني عمِّي صالحُ بنُ عبدِ الكبير ، حدَّثني عمِّي أبو بكر بن شُعيب ، عن قتادةَ قال : قلتُ لشعيبِ بن الحبْحابِ : نزل عليَّ أبو العاليةِ الرياحيُّ ، فأقللتُ عنه الحديثَ ، فقال شعيبٌ : السماعُ من الرجالِ أَرْزَاقٌ .

* * *

وَينبَغي أَن يَستَعمِلَ مَا يَسمَعُهُ مِن أَحَادِيثِ العِبادَاتِ وَالآدَابِ ، فَذَلِكَ زَكَاةُ الحَدِيث ، وَسَبَبُ حِفظِهِ .

(ويَنْبَغي أنْ يستعمِلَ ما يسمعه من أحاديثِ العباداتِ والآدابِ) وفضائِلِ الأعمالِ **(فذلكَ زكاةُ الحديثِ وسَبَبُ حِفْظِهِ)** فقد قال بشرٌ الحافي[٢] : يا أصحابَ الحديثِ ؛ أدُّوا زكاة هذا الحديث ، اعْمَلوا مِن كلِّ مِائتي حديثٍ بخمسةِ أحاديث .

---

(١) «الرحلة» للخطيب (ص : ٨٩) . (٢) «الجامع» (١/ ١٤٤) .

وقال عَمرُو بن قيسٍ المُلائيُّ[١] : إذا بلغك شيءٌ مِنَ الخيرِ[٢] فاعْمَلْ بِهِ ولو مَرَّةً ، تَكُنْ من أهلِهِ .

وقال وكيعٌ[٣] : إذا أردتَ أن تحفظَ الحديثَ فاعْمَلْ به .

وقال إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بن مُجمِّعٍ[٤] : كُنا نستعينُ على حفظِ الحديثِ بالعملِ به .

وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ[٥] : ما كتبتُ حديثًا إلا وقد عملتُ به ، حتَّىٰ مرَّ بي أن النبيَّ ﷺ احتجَمَ وأَعْطَىٰ أبا طيبة دينارًا ، فاحْتَجَمْتُ وأعطيتُ الحجَّامَ دينارًا .

* * *

● **فصـل :**

وَينبغي أَن يُعَظِّمَ شَيخَهُ وَمَن يَسمَعُ مِنهُ ، فَذَلِكَ مِن إِجلَالِ العِلمِ وَأَسبَابِ الانتِفَاعِ بِهِ ، وَيعتَقِدَ جَلَالَةَ شَيخِهِ وَرُجحَانَهُ ، وَيَتحَرَّىٰ رِضَاهُ ، وَلا يُطَوِّلَ عَلَيهِ بِحيثُ يُضجِرُهُ ، وَليَسْتَشِرهُ فِي أُمورِهِ ، وَفِي مَا يَشتَغِلُ فِيهِ ، وَكَيفِيَّةِ اشتِغَالِهِ .

(**فصل : وينبغي**) للطالبِ (**أن يُعظِّمَ شَيْخَهُ ومن يسمعُ منه ؛ فذلك من إجلالِ العلمِ وأسبَابِ الانتفاعِ بِهِ**) .

---

(١) «الحلية» (٥/١٠٢) .

(٢) في «ص» : «الخبر» .

(٣) «المنهل الروي» (ص : ١٠٩) .

(٤) «الجامع» (٢/٢٥٩) .

(٥) «السير» (١١/٢٩٦) .

وقد قال المغيرةُ[١] : كنا نهابُ إبراهيمَ كما يُهَابُ الأميرُ .

وقال البخاريُّ : ما رأيتُ أحدًا أَوقَرَ للمُحدِّثين من يَحيىٰ بنِ مَعينٍ .

وفي الحديثِ[٢] : «**تَوَاضَعوا لِمَنْ تَعَلَّمونَ منهُ**» ، رواه البيهقيُّ مرفوعًا مِن حديثِ أبي هُريرة وضعَّفه ، وقال : الصحيحُ وَقْفُهُ علىٰ عُمَرَ .

وأورَد في الباب حديثَ عبادةَ بن الصامتِ مرفوعًا : «**ليسَ منَّا مَنْ لم يُجلَّ كَبيرَنا ويَرْحَم صَغيرَنَا ، ويَعْرِفْ لِعالمِنا**» رواه أحمد[٣] وغيره .

وأسنَدَ عنِ ابنِ عباسٍ[٤] قال : وجدتُ عامةَ عِلمِ رسولِ اللَّه ﷺ عِند هذا الحيِّ من الأنصارِ ، فإنْ كُنتُ لآتي بابَ أحدِهم فأَقِيلُ ببابِهِ ، ولو شئتُ أن يُؤذن لي عليه لأُذن لي بِقرابَتي من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ولكنْ كُنتُ أبْتغي بذلك طيبَ نَفْسِهِ .

وأسندَ عن أبي عُبيد القاسمِ بن سلامٍ قال : ما دَقَقْتُ علىٰ مُحدِّثٍ بابه قطُّ ؛ لقول اللَّه تعالىٰ : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات : ٥] .

(ويعتقد جَلالةَ شيخِهِ ورُجْحَانَه) علىٰ غيرِهِ ، فقد روَىٰ الخليليُّ في

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٤٨) ، و«الجامع» (١/ ١٨٣) .

(٢) «الجامع» (١/ ٣٥٠) .

(٣) «المسند» (٥/ ٣٢٣) ، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣١٢) .

(٤) أخرجه : البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣) .

«الإرشادِ»[١] عن أبي يُوسفَ القاضي قال : سمعتُ السَّلفَ يقولونَ : مَنْ لا يَعْرِفُ لأستاذِهِ لا يُفْلِحُ .

(ويتحرَّىٰ رِضاهُ) ويَحذَرُ سَخَطَهُ ، **(ولا يُطَوِّل عليه بحيثُ يُضجِره)** بل يقنع بما يُحدِّثه به ؛ فإنَّ الإضجارَ يُغيِّرُ الأفهامَ ، ويُفسدُ الأخلاقَ ، ويُحيلُ الطِّباعَ .

وقد كان إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ مِن أحسنِ الناسِ خُلقًا ، فلم يَزَالُوا بِهِ حتَّىٰ ساء خُلُقُهُ[٢] .

ورُوِّينا عن ابنِ سيرينَ[٣] أنه سألَه رجلٌ عن حديثٍ وقد أرادَ أن يقومَ ، فقال :

إنَّك إنْ كلَّفْتَني ما لَمْ أُطِقْ ... سَاءَكَ ما سَرَّكَ مِنِّي مِن خُلُقْ

قال ابنُ الصلاحِ[٤] : ويُخشىٰ علىٰ فاعلِ ذلكَ أنْ يُحرَمَ الانْتفاع .

قال : ورُوِّينا عن الزُّهريِّ[٥] أنه قال : إذا طالَ المجلسُ كان للشيطانِ فيه نَصيبٌ .

(وليَسْتَشِرهُ في أُمورِهِ) التي تعرضُ له ، **(وفيما يَشْتَغِلُ فيه ، وكَيْفيَّةِ اشتِغَالِهِ)** ، وعلىٰ الشيخِ نُصحُه في ذلك .

❊ ❊ ❊

---

(١) (٢/ ٥٧٠) .

(٢) «الجامع» للخطيب (١/ ٢١٨) .

(٣) «الحلية» (٢/ ٢٦٥) ، و«الجامع» (١/ ٢١٥) .

(٤) «علوم الحديث» (ص : ٢٥٢) .

(٥) «الحلية» (٣/ ٣٦٦)، و«الجامع» (٢/ ١٢٨)، و«أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص : ٦٨) .

وَيَنْبَغِي لَهُ إِذَا ظَفِرَ بِسَمَاعٍ أَن يُرشِدَ إِلَيهِ غَيرَهُ ؛ فَإِنَّ كِتمانَهُ لُؤمٌ يَقَعُ فِيهِ جَهلَةُ الطَّلَبَةِ ، فَيُخَافُ عَلَىٰ كَاتِمِهِ عَدَمُ الانتفَاعِ ؛ فَإِنَّ مِن بَرَكَةِ الحَدِيثِ إِفَادَتَهُ ، وَبِنَشْرِهِ يُنَمَّىٰ .

(**وينبغِي له**) أي : للطالبِ (**إذا ظَفَرَ بسَمَاعٍ**) لشيخ (**أن يُرْشِدَ إليه غيرَه**) مِن الطلبةِ ، (**فإنَّ كِتمانَهُ**) عَنهم (**لُؤمٌ يقعُ فيهِ جَهلَةُ الطَّلَبَةِ ، فيُخَافُ علىٰ كاتِمِه عَدَمُ الانتفَاعِ ؛ فإنَّ مِنْ بَرَكَةِ الحديثِ إفادَتُهُ**) كما قال مالكٌ ، (**وبِنَشْره يُنَمَّىٰ**[١]) .

وقال ابنُ معينٍ[٢] : مَن بَخِلَ بالحديثِ وكتَمَ علىٰ الناسِ سماعَهم لم يفلحْ ، وكذا قال إسحاقُ بنُ راهويه .

وقال ابنُ المباركِ[٣] : مَن بخِل بالعلم ابْتُليَ بثلاثٍ : إمَّا أن يموتَ فيذهبُ عِلمُه ، أو يُنسَىٰ ، أو يَتْبَعَ السُّلطانَ .

وروىٰ الخطيبُ[٤] في ذلك بسندِهِ عنِ ابنِ عباسٍ رفَعه : «**إخواني ، تناصحُوا في العِلم ، ولا يَكتُم بعضُكم بَعضًا ؛ فإنَّ خيانةَ الرَّجلِ في عِلمِهِ أشدُّ من خِيانَتِهِ في مَالِهِ**» .

قال الخطيبُ : ولا يَحْرُمُ الكتمُ عمَّن[٥] ليس بأهلٍ ، أو لا يقبلُ

---

(١) في «المطبوع» : «ونَشْرُهُ يُمْنٌ» .
(٢) «الجامع» (١/ ٢٤٠) ، وفيه : «وكسر» مكان : «وكتم» .
(٣) «الجامع» (١/ ٣٢٤) .
(٤) «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٥٧ ، ٣٨٩) ، و«الجامع» (٢/ ١٤٩) .
(٥) في «م» : «علىٰ من» .

الصوابَ إذا أُرشِد إليه ، و نحو ذلك ، وعلىٰ ذلك يُحملُ ما نُقل عن الأئمةِ مِن الكَتْمِ .

وقد قال الخليلُ[١] لأبي عُبيدَةَ : لا تَردَّن علىٰ مُعْجَبِ خطأ ، فيستفيدَ مِنْكَ علمًا ، ويَتَّخِذَكَ به عَدُوّا .

* * *

وَليَحذَر كُلَّ الحَذَرِ مِن أَن يمنَعَهُ الحَيَاءُ وَالكِبْرُ مِنَ السَّعيِ التَّامِّ والتحصِيلِ وَأخذِ العِلمِ مِمَّن دُونَهُ فِي نَسَبٍ أَو سِنٍّ أَو غَيرِهِ .

(وليَحْذَرْ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ أنْ يمنعَهُ الحياءُ والكِبْرُ مِن السعي التَّام والتَّحْصيلِ ، وأخذِ العِلمِ ممَّن دُونَه في نَسَبٍ أو سنٍّ أو غيرِهِ) .

فقد ذكرالبخاريُّ[٢] عن مجاهدٍ قال : لا يَنالُ العِلمَ مُسْتحيٍ ولا مُسْتكبِرٌ .

وقال عُمرُ بنُ الخطابِ[٣] : مَن رقَّ وجهُهُ رقَّ عِلْمُهُ .

وقالتْ عائشةُ[٤] : نِعْمَ النساءُ نساءُ الأنصارِ ، لم يكُنْ يمنعُهُن الحياءُ أن يتفقَّهنَ في الدِّين .

---

(١) « الجامع » (٢/ ١٥٤) .

(٢) (١/ ٤٤) تعليقًا ، وأسند البيهقي في « المدخل إلىٰ السنن » (١/ ٣٦٩) ، والخطيب في « الفقيه والمتفقه » (٢/ ١٤٤) .

(٣) أخرجه الدارمي (١/ ١٣٧) ، والبيهقي في « المدخل إلىٰ السنن » (١/ ٣٦٦) .

(٤) أخرجه : البخاري (١/ ١٤٤) تعليقًا ، ومسلم (١/ ١٨٠) .

وقال وكيعٌ [(١)] : لا يَنْبُلُ الرجلُ مِن أصحابِ الحديثِ حتّىٰ يَكْتُبَ عمَّن هو فَوقَهُ ، وعمَّن هو مِثْلُهُ ، وعمَّن هو دُونَه .

وكان ابنُ المباركِ يكتُبُ عمَّن هو دُونه ، فقيل له ، فقال : لعلَّ الكلمةَ التي فيها نَجَاتي لم تقعْ لي [(٢)] .

وروىٰ البيهقيُّ [(٣)] عنِ الأصمعيِّ قالَ : مَن لم يَحتملْ ذُلَّ التَّعليمِ ساعةً بَقيَ في ذلِّ الجهلِ أبدًا .

وروىٰ أيضًا [(٤)] عن عُمر قال : لا تتعلَّم العِلمَ لثلاثٍ ، ولا تتركهُ لثلاثٍ : لا تَتَعلَّم لتُماري به ، ولا تُرائي به ، ولا تُباهِي به ، ولا تتركهُ حياءً مِن طلَبه ، ولا زهادةً فيهِ ، ولا رضًى بجهالةٍ .

* * *

وَلْيَصْبِرْ عَلَىٰ جفَاءِ شَيْخِهِ ، وَلْيَعْتَنِ بِالْمُهِمِّ ، وَلَا يُضَيِّعْ وَقْتَهُ فِي الاستِكثَارِ مِنَ الشُّيُوخِ ، لِمُجَرَّدِ اسمِ الكَثرَةِ ، وَلْيَكتُبْ وَلْيَسمَعْ مَا يَقَعُ لَهُ مِن كِتَابٍ أَو جُزءٍ بِكَمَالِهِ ، وَلَا يَنتَخِب ، فَإِنِ احتَاجَ إِلَيْهِ تَوَلَّاهُ بِنَفسِهِ ، فَإِن قَصَرَ عَنَهُ استَعَانَ بِحَافِظٍ .

(**ولْيَصْبِر علىٰ جَفاءِ شَيْخِهِ ، ولْيَعتَنِ بالمهِمِّ ، ولا يضيِّعْ وقتَهُ في الاستكثَارِ مِنَ الشُّيُوخِ لمجرَّدِ اسمِ الكَثْرَةِ**) وَصِيتِها ؛ فإنَّ ذلك شيءٌ لا طائلَ تحتَهُ .

---

(١) « الجامع » (٢/ ٢١٦) .
(٢) « الجامع » (٢/ ٢١٩ - ٢٢٠) .
(٣) « المدخل إلىٰ السنن » (١/ ٣٦٢) .
(٤) « المدخل إلىٰ السنن » (١/ ٣٧٤) .

قال ابنُ الصلاحِ(١) : وليسَ مِن ذلك قولُ أبي حاتمٍ(٢) : إذَا كتبتَ فقَمِّشْ ، وإذا حدَّثْتَ فَفَتِّشْ .

قال العراقيُّ(٣) : كأنَّهُ أراد : اكتب الفائدةَ ممَّن سَمعتَها ، ولا تؤخِّرْ حتَّىٰ تنظُرَ هل هو أهلٌ للأخذِ عنه أَمْ لا ؟ فرُبَّما فاتَ ذلك بموتِهِ أو سفرِهِ أو غيرِ ذلك ، فإذا كان وقتُ الروايةِ أو العملِ فَفَتِّشْ حينئذٍ .

ويُحتملُ أنَّه أراد استيعابَ الكتابِ ، وتَرْكَ انتخابِهِ ، أو استيعابَ ما عِند الشيخِ وَقْتَ التحمُّلِ ، ويكونُ النظرُ فيه حالَ الرِّوايةِ .

قال : وقد يكونُ قصدُ المحدِّثِ تكثيرَ طُرقِ الحديثِ وجَمْعَ أطرافِهِ ، فيكثُرُ بذلك شُيوخُهُ ، ولا بأسَ به .

فقد قالَ أبو حاتمٍ : لو لم نكتبِ الحديث من سِتِّين وجْهًا ما عَقلْناه .

(وليَكْتُب وليَسْمَع ما يَقَعُ له من كِتابٍ أو جُزْءٍ بِكَمالِهِ ، ولا ينتَخِبْ) فرُبما احتاجَ بعدَ ذلك إلىٰ روايةِ شيءٍ منه لم يكُنْ فيما انتخَبه فَيندَمُ .

وقد قال ابنُ المبارَكِ(٤) : ما انتخبتُ علىٰ عالمٍ قط إلا نَدِمْتُ .

وقال(٥) : ما جاء مِن مُنْتَقٍ خيرٌ قط .

وقال ابنُ معينٍ(٦) : صاحبُ الانتخابِ يَندمُ ، وصاحبُ النسخ لا يندمُ .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٥٣) .
(٢) «الجامع» (٢/ ٢٢٠) .
(٣) «التبصرة» (٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣) .
(٤) «الجامع» (٢/ ١٥٦) .
(٥) «الجامع» (٢/ ١٨٧) .
(٦) «الجامع» (٢/ ١٨٧) .

(فإن احتاجَ إليه) أي: إلىٰ الانتخابِ، لكون الشيخِ مُكثِرًا، وفي الرواية عَسِرًا، أو كون الطالبِ غريبًا لا يُمكنه طول الإقامةِ **(تَوَلاه بنفسِهِ)**، وانتخبَ عواليَهُ، وما تكرَّر مِن رواياتِهِ، وما لا يجدُهُ عِند غيرِهِ، **(فإن قَصُرَ عنه)**؛ لقلَّةِ مَعرفتِهِ **(استَعَانَ)** عليهِ **(بحَافِظٍ)**.

قال ابنُ الصلاحِ[1]، ويُعلَّمُ في الأصلِ علىٰ أوَّلِ إسنادِ الأحاديثِ المُنتخَبَةِ بخطٍّ عريضٍ أَحمَر، أو بِصادٍ ممدودةٍ، أو بِطَاءٍ مَمدودةٍ، أو نحوِ ذلك، وفائدتُهُ: لأجلِ المُعارضةِ، أو لاحتمالِ ذهابِ الفرعِ فيرجعُ إليهِ.

* * *

● **فصـل:**

وَلَا يَنبَغِي أَن يَقتَصِرَ عَلَىٰ سَمَاعِهِ وَكَتْبِهِ، دُونَ مَعرِفَتِهِ وَفَهْمِهِ؛ فَلْيَتَعَرَّفْ صِحَّتَهُ وَضَعْفَهُ، وَفِقهَهُ وَمَعَانِيَهُ، وَلُغَتَهُ وَإِعرَابَهُ، وَأسمَاءَ رِجَالِهِ، مُحَقِّقًا كُلَّ ذَلِكَ، مُعتَنِيًا بِإِتقَانِ مُشكِلِهَا: حِفظًا وَكِتَابَةً، مُقدِّمًا «الصَّحِيحَينِ»، ثُمَّ «سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ»، «وَالتِّرمِذِيِّ»، «وَالنَّسَائِيِّ»، ثُمَّ «السُّنَنَ الكَبِيرَ» للبَيهَقِيِّ - وَليَحرِص عَليهِ؛ فَلَم يُصَنَّف مِثلُهُ - ثُمَّ مَا تَمسُّ الحَاجَةُ إِليهِ مِنَ المَسَانِيدِ: «مُسنَدَ أحمَدَ» وَغيرَه. ثُمَّ مِنَ العِلَلِ: «كِتَابَهُ»، «وَكِتَابَ الدَّارَقُطنِيِّ». وَمِنَ الأسماءِ: «تَارِيخَ البُخَارِيِّ»،

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٢٥٣).

«وابنِ أبي خَيْثَمَةَ»، «وَكِتَابَ ابنِ أَبِي حَاتِمٍ». وَمِن ضبطِ الأسمَاءِ: «كِتَابَ ابن مَاكُولَا».

وَليَعتَنِ بِكِتَابِ «غَرِيبِ الحَدِيثِ» وَشُرُوحِهِ، وَلْيَكُنِ الإِتقَانُ مِن شَأنِهِ، وَليُذَاكِر بِمَحفُوظِهِ، وَيُبَاحِث أَهلَ المَعرِفَةِ.

(**فصل: ولا يَنبغِي**) للطالبِ (**أن يقتصِرَ**) مِنَ الحديثِ (**علىٰ سَماعِهِ وكَتْبِهِ، دُونَ معرفَتِهِ وفَهْمِهِ**) فيكونُ قد أتعبَ نَفْسَهُ من غيرِ أنْ يظفَرَ بِطائلٍ، ولا حصولٍ في عِداد أهلِ الحديثِ.

وقد قالَ أبو عاصمٍ النبيلُ(١): الرِّياسَةُ في الحديثِ بلا دِرايةٍ رياسةٌ نَذلةٌ.

قال الخطيبُ(٢): هي اجتماعُ الطَّلبةِ علىٰ الراوي للسماعِ عند عُلوِّ سِنِّهِ، فإذا تميَّزَ الطالبُ بفهمِ الحديثِ ومعرفتِهِ، تعجَّل بركةَ ذلك في شَبيبَتِهِ.

(**فليَتَعرَّفْ صِحَّتَهُ**)، وحسنَهُ، (**وضعفَهُ، وفِقْهَهُ، ومَعانِيهُ، ولُغَتَهُ، وإعرَابَهُ، وأسماء رِجالِهِ، محققًا كل ذلكَ، معتنيًا بإتقَانِ مُشْكِلِهَا حِفْظًا وكِتابةً، مقَدِّمًا**) في السماعِ والضَّبطِ، والتَّفهم والمعرفَةِ (**«الصَّحيحَينِ»، ثمَّ «سنن أبي داودَ»، و«التِّرمِذِيِّ»، و«النسائيِّ»**)، وابنَ خُزيمةَ، وابنَ حبَّانَ، (**ثمُّ «السُّنَنَ الكبير» للبَيْهَقيِّ، وليَحْرِص عليه فلمْ يُصَنَّف**) في بابِهِ (**مثلُهُ.**

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص: ٢٥٣). (٢) «الجامع» (٢/ ١٨١).

ثمَّ ما تَمسُّ الحاجةُ إليهِ مِنَ المسانيدِ)، والجوامعِ ؛ فأهمُّ المسانيد : («**مسند أحمدَ**» ، **و**) يليه سائرُ المسانيدِ (**غيرُهُ**) .

وأهمُّ الجوامع : «الموطأ» ، ثم سائرُ الكتبِ المُصنَّفة في الأحكامِ ، ككتابِ ابنِ جُريجٍ ، وابن أبي عَروبةَ ، وسعيد بنِ منصورٍ ، وعبد الرزَّاقِ ، وابنِ أبي شَيبة ، وغيرِهم .

(**ثمَّ مِن**) كُتبِ (**العِللِ : كِتابُهُ**) أي : أحمدَ ، (**و**«**كتابَ الدَّارقُطنيِّ**» .

ومِن) كتب (**الأسماءِ : «تاريخَ البُخاريِّ**) الكبيرَ» ، (**و**) «تاريخَ (**ابنِ أبي خَيْثَمَةَ**» ، **و**«**كتابَ ابنِ أبي حاتمٍ**») في الجرحِ والتعديلِ .

(**ومن**) كُتبِ (**ضبطِ الأسماءِ : «كتابَ ابنِ ماكُولا**» .

ولْيَعْتَنِ بـ«كتابِ[1] **غَريبِ الحَدِيثِ**» ، **و**) كُتُبِ (**شُرُوحِه**) أي : الحديثِ .

(**ولْيَكُنِ الإتقانُ مِنْ شَأنِهِ**) بأنْ يكونَ كُلَّما مرَّ به اسمٌ مُشكلٌ ، أو كلمةٌ غريبةٌ ؛ بحثَ عنها وأودعها قَلْبَهُ .

وقد قال ابنُ مهديٍّ : الحفظُ الإتقانُ[2] .

(**ولْيُذاكِر بمحفوظِهِ ، ويُباحِثْ أهلَ المعرفَةِ**) ؛ فإنَّ المُذاكَرةَ تُعينُ على دَوَامِهِ .

---

(١) في «المطبوع» : «بكُتُب» ، وهو أشبه .

(٢) «الجامع» (٢/ ١٣) .

قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ[(١)] : تَذَاكَرُوا هذا الحديثَ ، إنْ لا تفعلوا يدْرُسْ .

وقال ابنُ مسعودٍ[(٢)] : تَذاكَروا الحديثَ ، فإنَّ حياتَهُ مذاكرتُه .

وقال ابنُ عباسٍ[(٣)] : مُذاكرةُ العِلمِ ساعة خيرٌ مِن إحياءِ ليلةٍ .

وقال أبو سعيدٍ الخدري : مُذاكرةُ الحديثِ أفضلُ من قِراءةِ القُرآنِ .

وقال الزُّهريُّ : آفةُ العلمِ النِّسيانُ وقِلَّةُ المُذاكرةِ ؛ رواهُما البيهقيُّ في «المدخل»[(٤)] .

وليكنْ حِفْظُهُ له بالتدريجِ قليلًا قليلًا ، ففي «الصحيح»[(٥)] : «**خُذُوا مِنَ الأعمالِ ما تُطِيقُونَ**» .

وقال الزُّهريُّ[(٦)] : مَن طلبَ العلمَ جُملةً فاتَهُ جُملةً ، وإنَّما يُدْرَكُ العِلمُ حديثٌ وحديثانِ .

* * *

---

(١) «المستدرك» (١/ ٩٥) ، و«المحدث الفاصل» (ص : ٥٤٥) .
(٢) «المستدرك» (١/ ٩٥) ، و«المحدث الفاصل» (١/ ٥٤٦) .
(٣) أخرجه الدارمي (١/ ٨٢) بلفظ : تدارس العلم ساعة . . . ، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (٢/ ٣٦) .
(٤) الأول : أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن» (٢/ ٣٩ - ٤٠) ، والثاني : أخرجه الدارمي (١/ ١٥٠) ، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (٢/ ١٣) .
(٥) أخرجه البخاري (٧/ ١٩٩ - ٢٠٠) ، ومسلم (٢/ ١٨٨ - ١٨٩) .
(٦) «الجامع» للخطيب (١/ ٢٣٢) .

• فصـل :

وَلْيَشتَغِل بِالتَّخرِيجِ وَالتَّصنيفِ إِذَا تَأَهَّلَ لَهُ، وَليَعتَنِ بَالتَّصنِيفِ فِي شَرحِهِ، وَبَيَانِ مُشكلِهِ، مُتقَنًا وَاضحًا؛ فَقَلَّمَا تَمَهَّرَ فِي عِلم الحَديثِ مَن لَم يَفعَل هَذَا.

(**فصلٌ : ولْيَشتَغِلْ**[1] **بالتخريجِ والتَّصنيفِ إذا تأَهَّلَ له**) مُبادِرًا إليه، (**ولْيَعتَنِ بالتَّصنيفِ في شَرْحِهِ، وبيانِ مُشْكِلِه، مُتقَنًا واضِحًا، فَقَلَّما تَمَهَّرَ في علمِ الحديثِ مَنْ لمْ يفْعَلْ هذا**).

قال الخطيبُ[2] : لا يتمهَّرُ في الحديثِ ويقفُ علىٰ غَوامِضهِ، ويستبينُ الخفيَّ من فوائدِهِ، إلا مَن جَمَع مُتفرِّقَهُ، وألَّف مُتشتتَهُ[3]، وضمَّ بعضَهُ إلىٰ بعضٍ؛ فإنَّ ذلك مما يُقوي النفْسَ، ويُثَبتُ الحِفظَ، ويُذْكي القلبَ، ويَشْحَذُ الطَّبْعَ، ويبسط اللسانَ، ويجيدُ البيانَ، ويكشفُ المُشْتَبِه، ويوضح المُلْتَبِسَ، ويُكْسِب أيضًا جميلَ الذِّكْرِ، ويخلده إلىٰ آخرِ الدهرِ، كما قال الشاعرُ :

يَموتُ قَومٌ فَيُحْيِي العِلْمُ ذِكْرَهُمُ ... والجَهْلُ يُلْحِقُ أَمْواتًا بِأَمْوَاتِ

قال : وكانَ بعضُ شيوخِنا يقولُ : مَن أراد الفائدةَ فليكسرْ قلمَ النَّسخِ، ولْيأْخُذْ قلمَ التخريج .

---

(١) في «م» : «ويشتغل» .

(٢) «الجامع» (٢/ ٢٨٠) .

(٣) في «ص» : «مُشَتَّتَهُ» .

وقال المصنِّفُ في «شرحِ المهذَّبِ»[١] : بالتصنيفِ يُطَّلعُ علىٰ حقائقِ العلومِ ودقائقه ، ويثبتُ معه ؛ لأنَّه يضطره إلىٰ كثرةِ التفتيشِ ، والمطالعةِ ، والتحقيقِ ، والمراجعةِ ، والاطِّلاعِ علىٰ مُختَلِفِ كلامِ الأئمةِ ومُتَّفِقِهِ ، وواضحِهِ مِنْ مُشْكِلِهِ ، وصحيحه مِن ضَعيفِهِ ، وجزله من رَكيكِهِ ، وما لا اعتراضَ فيهِ من غيرِهِ ، وبه يتَّصف المحقِّقُ بصفةِ المجتهِدِ .

قال الرَّبيعُ[٢] : لم أرَ الشافعيَّ آكِلًا بنهارٍ ولا نائمًا بليلٍ ، لاهتمامِهِ بالتصْنيفِ .

* * *

وَلِلعُلَمَاءِ فِي تَصنِيفِ الحَدِيثِ طَرِيقَتَانِ :

أجوَدُهُمَا : تَصنِيفُهُ عَلَىٰ الأبوابِ ، فَيَذكُرُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا حَضَرَهُ فِيهِ .

والثَّانِيَةُ : تَصنِيفُهُ عَلَىٰ المَسَانِيدِ ، فَيجْمَعُ فِي تَرجَمَةِ كُلِّ صَحَابِيٍّ مَا عِندَهُ مِن حَدِيثِهِ : صَحِيحِهِ ، وَضعِيفِهِ . وَعَلَىٰ هَذَا ، لَهُ أَن يُرَتِّبَهُ عَلَىٰ الحُرُوفِ أَو عَلَىٰ القَبَائِلِ ، فَيَبدَأَ بِبَنِي هَاشِمٍ ، ثُمَّ الأقرَبِ فَالأقرَبِ نَسَبًا إلىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أو عَلَىٰ السَّوَابِقِ ، فَبِالعَشَرَةِ ، ثُمَّ أَهلِ بَدرٍ ، ثُمَّ الحُدَيبِيةِ ، ثُمَّ المُهَاجِرِينَ بَينَهَا وَبَينَ الفَتحِ ، ثُمَّ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ ، ثُمَّ النِّسَاءِ بَادِئًا بِأُمَّهاتِ المُؤمِنِينَ .

---

(١) «المجموع» (١/ ٥٦) .

(٢) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٢٣٧) .

وَمِن أَحسَنِهِ: تَصنيفُهُ مُعلَّلًا، بِأَن يَجمَعَ فِي كُلِّ حَديثٍ أَو بَابٍ طُرُقَهُ وَاختِلافَ رُوَاتِهِ، وَيجمَعُونَ - أَيضًا - حَدِيثَ الشُّيُوخِ، كُلِّ شَيخٍ عَلَىٰ انفِرَادِهِ: كَمَالِكٍ وَسُفيَانَ، وَغيرِهِمَا، وَالتَّرَاجِمَ: كَ«مالِكٍ عَن نَافِعٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ»، «وَهِشَامٍ عَن أَبِيهِ عن عَائِشَةَ» وَالأَبوَابَ: كَ«رُؤيَةِ اللَّه تَعَالَىٰ»، «وَرَفْعِ اليَدَينِ فِي الصَّلَاةِ».

(وللعُلماءِ في تصنيفِ الحديثِ) وجَمْعِهِ (طريقتانِ:

أجودُهُما: تصنيفُهُ علىٰ الأبوابِ) الفِقْهيةِ، كالكُتُبِ السّتةِ ونَحوِها، أو غيرِها كـ«شُعَبِ الإيمان» للبيهقي، و«البعثِ والنُّشورِ» له، وغيرِ ذلك.

(فيَذْكُرُ في كلِّ بابٍ ما حَضَرَهُ) مما ورَد (فِيهِ) مما يدلُّ علىٰ حُكمه، إثباتًا أو نَفيًا، والأَوْلَىٰ أن يَقتصرَ علىٰ ما صحَّ أو حَسُن، فإنْ جمع الجميعَ فَلْيُبَيِّن عِلَّةَ الضعيفِ.

(والثَّانيةُ: تصنيفُهُ علىٰ المسانيدِ) كلُّ مسندٍ علىٰ حِدةٍ.

قال الدارقطنيُّ[1]: أَوَّلُ مَن صنَّف مُسندًا نعيمُ بنُ حمَّادٍ.

قال الخطيبُ[1]: وقد صنَّف أَسَدُ بنُ موسَىٰ مُسندًا، وكان أكبرَ من نُعيمٍ سنًّا وأقدم سماعًا.

فَيحتملُ أن يكونَ نعيمٌ سبقه في حَداثته.

---

(١) «الجامع» (٢/ ٢٩٠).

وقال الحاكمُ: أَوَّلُ من صنَّف المسند علىٰ تراجمِ الرجالِ في الإسلامِ: عبيد اللَّه بن موسىٰ العبسي(١)، وأبو داود الطيالسيُّ.

وقد تقدَّم ما فيه في(٢) نوع الحسنِ.

وقال ابنُ عديٍّ(٣): يُقال: إنَّ يحيىٰ الحمانيَّ أَولُ مَن صنَّف المُسنَدَ بالكُوفةِ، وأَولُ مَن صنَّف المُسنَد بالبصرةِ مُسدَّدٌ، وأَولُ مَن صَنَّف المُسنَد بِمصْرَ أَسَدُ السُّنة، «وأسدٌ» قَبْلَهما، وأقدمُ موتًا.

وقال العقيليُّ(٤) عن عليِّ بن عبدِ العزيز: سمعتُ يحيىٰ الحمانيَّ يقولُ: لا تَسمعوا كلام أهلِ الكوفةِ فيَّ، فإنَّهم يَحْسدُونني؛ لأنِّي أولُ مَن جمع المُسندَ.

(فيجمَعُ في ترجَمةِ كلِّ صَحَابيٍّ ما عندَهُ من حَدِيثِهِ: صَحِيحِهِ)، وَحسنِهِ، **(وضَعيفِهِ**.

وعَلىٰ هذا؛ لهُ أنْ يُرَتِّبَهُ علىٰ الحروفِ) في أسماء الصحابةِ كما فعلَ الطبرانيُّ، وهو أسهلُ تناولًا، **(أو عَلَىٰ القبائلِ؛ فيبدأ ببني هاشمٍ، ثم الأقربِ، فالأقربِ نسبًا إلىٰ رسولِ اللَّهِ ﷺ، أو علىٰ السوابِقِ)** في الإسلامِ، **(فبالعشرةِ)** يَبدأ، **(ثمَّ أهلِ بدرٍ، ثُم الحديبيةِ، ثُم المهاجرينَ بينها وبينَ الفتحِ)**، ثُمَّ مَن أسلمَ يومَ الفتحِ، **(ثم أصاغرِ الصحابةِ)** سِنًّا كالسائبِ بن يزيدَ وأبي الطُّفيلِ، **(ثم النساءِ بادئًا بأمهاتِ المؤمنين)**.

---

(١) في «ص» و«م»: «العنسي»؛ خطأ. (٢) في «ص»: «من».
(٣) «الكامل» (٧/ ٢٦٩٤ - ٢٦٩٥). (٤) «الضعفاء» (٤/ ٤١٤).

قال ابنُ الصلاحِ[١] : وهذا أحسنُ .

(**ومن أحسَنه**) أي : التصنيفِ (**تصنيفُهُ**) أي : الحديث (**مُعَلَّلًا ؛ بأن يجمعَ في كلِّ حديثٍ أو بابِ طُرُقَه ، واختلافَ رواتِهِ**) ؛ فإنَّ معرفةَ العللِ أَجَلُّ أنواعِ الحديثِ .

والأَولَىٰ جعْلهُ علىٰ الأبوابِ ليسْهلَ تناولُهُ ، وقد صنَّف يعقوبُ بن شيبة « مسنده » معللًا ، فلم يتمَّ .

قيل : ولم يتمَّ[٢] مُسْنَدٌ مُعلَّلٌ قط ، وقد صنَّف بعضُهم مسندَ أبي هريرةَ مُعلَّلًا في مائتي جُزء .

● تنبيـــه :

مِن طُرقِ التصنيفِ أيضًا : جَمْعُهُ علىٰ الأطرافِ ، فيذْكُرُ طرفَ الحديثِ الدالَّ علىٰ بَقيَّتِهِ ، ويجمعُ أسانيدَهُ ، إمَّا مُستوعبًا أو مُقيِّدًا بكتبٍ مخصوصةٍ .

(**ويجمعونَ - أيضًا - حديثَ الشيوخِ ؛ كلِّ شيخٍ علىٰ انفرادِهِ ، كمالكٍ ، وسفيانَ ، وغيرِهما**)، كـ« حديثِ الأعمشِ » للإسماعيلي ، و« حديثِ الفضيلِ بنِ عياضٍ » للنسائيِّ ، وغيرِ ذلك .

(**و**) يَجمعون أيضًا : (**التراجِمَ كـ« مالكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمر » ، و« هشامٍ عن أبيه عن عائشةَ »**)، و« سهيلِ بن أبي صالحٍ عن أبيهِ عن أبي هُريرة » .

(**و**) يَجمعون أيضًا : (**الأبوابَ**) بأنْ يُفرِدَ كلَّ بابٍ علىٰ حدةٍ

---

(١) « علوم الحديث » (ص : ٢٥٥) . (٢) في « ص » : « يتمم » .

بالتصنيف، (كـ«**رُؤية اللّه تعالىٰ**») أفرَدَه الآجريُّ، (و«**رفع اليدينِ في الصلاةِ**»)، و«القراءةِ خلف الإمام» أفْرَدهما البخاريُّ، و«النية» أفردهُ ابنُ أبي الدُّنيا، و«القضاءُ باليمين والشاهدِ» أفرده الدارقطنيُّ، و«القنوت» أفرده ابنُ مَنده، و«البسملة» أفرده ابنُ عبدِ البرّ وغيرُهُ، وغير ذلك.

ويجمعون أيضًا: الطُّرقَ لحديثٍ واحدٍ كـ«طُرُق حديثِ: «**من كذبَ عليّ**» للطبرانيِّ، و«طُرق حديثِ الحوضِ» للضياء، وغير ذلك.

❊ ❊ ❊

وَليَحذَرْ مِنْ إِخرَاجِ تَصنِيفِهِ إِلَّا بَعدَ تَهذِيبِهِ وَتحرِيرِه وَتَكرِيرِ النَّظَرِ فِيهِ. وَليَحذَر مِن تَصنِيفِ مَا لم يَتَأَهَّل لَهُ، وَيَنْبَغِي أَن يَتَحَرَّىٰ العِبَارَاتِ الواضِحَةَ، وَالاصطِلَاحَاتِ المُستَعمَلَةَ.

(**وليَحْذَرْ من إخراج تَصنيفِهِ**) من يَدِه (**إلا بَعدَ تهذيبِهِ، وتحريرِه، وتكريرِ النظَر فيه، وليحذَر من تصنيفِ ما لَمْ يتأهَّل له**) فَمَنْ فَعلَ ذلك لم يُفلِحْ، وضرَّه في دِينِهِ وعِلْمِهِ[1] وعِرْضِهِ.

قالَ المُصنِّفُ - من زوائده[2] -: (**ويَنبغِي أن يتَحَرَّىٰ**) في تَصنيفِهِ (**العباراتِ الواضِحَة**)، والموجزة، (**والاصطلاحاتِ المستَعمَلةَ**)، ولا يبالغ في الإيجازِ، بحيثُ يفضي إلىٰ الاستغلاقِ، ولا في الإيضاحِ بحيثُ ينتهي إلىٰ الرَّكاكةِ، وأن يكُون اعتناؤه مِن التصنيف بما لم يسبقْ إليه أكثر.

---

(١) في «ص»: «عمله».

(٢) في «ص»: «زائدة».

قال في «شرح المهذَّب»[١]: والمرادُ بذلك أنْ لا يكونَ هناك تصنيفٌ يُغني عن مُصنَّفهِ، في جميعِ أساليبهِ، فإنْ أَغنَىٰ عَن بعضِها فليصنِّف مِن جِنسِهِ ما يزيدُ زياداتٍ، يُحتفل بها مع ضمِّ ما فاتَهُ من الأساليبِ.

قال: وليكُنْ تصنيفُه فيما يعم الانتفاع به ويَكثُرُ الاحتياجُ إليه.

وقد رُوِّينا عن البخاريِّ - في آدابِ طالبِ الحديثِ - أثرًا لطيفًا نختمُ به هذا النوعَ:

أخبرني أبو الفضلِ الأزهريُّ وغيرُه سماعًا، أنا أبو العبَّاس المقدسي، أخبرتنا عائشة بنتُ عليٍّ، أنا أبو عِيسىٰ بنُ علاقٍ، أخبرتنا فاطمةُ بنتُ سعدِ الخيرِ، أنا أبو نَصر اليونارتي، سمعتُ أبا محمدٍ الحسَن بنَ أحمد السَّمرقندي يقول: سمعتُ أبا بكر محمدَ بنَ أحمدَ بن محمدِ بن صالحِ بن خلفٍ، يقولُ: سمعتُ أبا ذرٍّ عمارَ بنَ محمدِ بن مخلدٍ التميمي، يقول: سمعتُ أبا المظفر محمدَ بنَ أحمدَ بن حامدٍ البخاريَّ، قال:

لَما عُزل أبو العباس الوليدُ بنُ إبراهيمَ بن زيدٍ الهمدانيُّ عن قضاءِ الرَّيِّ، ورَدَ بُخارىٰ، فحَملني مُعلِّمي أبو إبراهيم الختليُّ إليه، وقال له: أسأُلكَ أن تحدِّث هذا الصبيَّ مما[٢] سَمعتَ من مشايِخنا، فقال: ما لي سماعٌ، قال: فكيفَ وأنتَ فَقيهٌ؟

---

(١) «المجموع» (١/٥٧).

(٢) في «ص»: «بما».

قال: لأنِّي لمَّا بلغتُ مَبْلَغَ الرجالِ تاقتْ نفسي إلىٰ طلبِ الحديثِ، فقصدتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ البُخاريَّ، وأَعلمتُهُ مُرادي، فقال لي: يا بُني لا تَدخل في أمرٍ إلا بعدَ معرفةِ حدودِهِ والوقوفِ علىٰ مقاديرِهِ، واعلمْ أنَّ الرجلَ لا يصيرُ مُحدِّثًا كاملًا في حديثِهِ إلا بعدَ أنْ يكتبَ أربعًا مع أربعٍ، كأربعٍ مثلَ أربعٍ في أربعٍ، عند أربعٍ بأربعٍ، علىٰ أربعٍ عَن أربعٍ لأربعٍ، وكل هذه الرُّباعياتِ لا تَتمُّ إلا بأربعٍ مع أربعٍ، فإذا تمت له كلُّها هان عليه أربعٌ وابْتُلي بأربعٍ، فإذا صبَر علىٰ ذلك أكْرَمه اللّٰه في الدنيا بأربعٍ، وأثابه في الآخرةِ بأربعٍ.

قلت له: فسِّرْ لي - رحمك اللّٰه - ما ذكرت من أحوال هذه الرُّباعيات، قال: نَعَم؛ أمَّا الأربعة التي يحتاجُ إلىٰ كَتْبِها هي: أخبارُ الرسولِ ﷺ، وشرائعِه، والصحابةِ ومَقَادِيرِهم، والتابعين وأحوالِهم، وسائر العلماءِ وتواريخِهم. مع أسماءِ رِجالِها وكُناهم وأَمكنتِهم، وأزمنتِهم. كالتحميدِ مع الخُطب والدُّعاء مع التَّوسُّلِ[1]، والبَسْملةِ مع السورةِ، والتكبيرِ مع الصَّلواتِ. مثلُ المُسنَداتِ، والمرسلاتِ، والموقوفاتِ، والمقطوعاتِ. في صِغَره، وفي إدراكِهِ، وفي شَبابِهِ، وفي كُهولتِهِ. عِند شُغله، وعند فراغه، وعند فَقْرِهِ، وعندَ غِناهُ. بالجبالِ، والبحارِ، والبُلدانِ، والبَراري، علىٰ الأحجارِ، والأصدافِ،

---

(١) في «ص» و«م»: «الرسل»، والصواب المثبت من «الإلماع» (ص: ٣٢).

والجلودِ، والأكتافِ، إلىٰ الوقتِ الذي يمكنه نقلُها إلىٰ الأوراقِ، عمَّن هُو فوقه، وعمَّن هو مِثْلُهُ، وعمَّن هو دُونه، وعن كتابِ أبيهِ، يتيقَّنُ أنَّه بخطِّ أبيهِ دُونَ غَيرِه، لوجهِ اللَّهِ تعالىٰ، طالبًا لِمرضاتِهِ، والعمل بما وافَق[١] كتابَ اللَّهِ منها، ونشْرها بين طالبيها، والتأليف في إحياءِ ذِكْرِهِ بَعده.

ثُمَّ لا تَتِمُّ له هذه الأشياءُ إلا بأربع، هي مِن كَسْبِ العبدِ: معرفة الكتابةِ، واللُّغةِ، والصرفِ، والنحوِ. مع أربعٍ هي من إعطاءِ اللَّهِ تعالىٰ: الصِّحة، والقدرة، والحرص، والحفظ.

فإذا صحَّت له هذه الأشياءُ هان عليه أربعٌ: الأهلُ، والولدُ، والمالُ، والوطنُ، وابتُلي بأربع: شماتة الأعداءِ، وملامة الأصدقاءِ، وطعن الجهلاءِ، وحسد العلماءِ.

فإذا صبر علىٰ هذه المحنِ أكرمَهُ اللَّهُ في الدنيا بأربعٍ: بعزِّ القناعةِ، وبِهَيبةِ اليقينِ[٢]، وبِلَذَّة العلمِ، وبحبرة[٣] الأبدِ. وأثابَهُ في الآخرَةِ بأربعٍ: بالشفاعةِ لمن أراد من إخوانِهِ، وبظلِّ العرشِ حيثُ لا ظلَّ إلا ظله، وبسَقْيِ مَن أراد من حوضِ محمدٍ ﷺ، وبِجوارِ النَّبيين في أَعلىٰ علِّيِّين في الجنةِ.

---

(١) في «ص»: «يوافق».

(٢) في «الإلماع»: «النفس».

(٣) «الحبرة»: السرور.

فقد أعلمتُك يا بُنيَّ بمجملاتِ جميعِ[١] ما كنتُ سمعتُ مِن مشايخي مُتفرِّقًا في هذا البابِ ، فأقْبِل الآنَ علىٰ ما قَصدتَنِي له ، أو دَعْ[٢] .

* * *

(١) في «ص» : «بجميع مجملات» .

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٦١) .

وذكر السيد أحمد صقر في تعليقه علىٰ «الإلماع» (ص : ٣٤) أن السخاوي نقل عن الحافظ ابن حجر قوله : «منذ قرأت هذه الحكاية إلىٰ أن كتبت هذه الأسطر وقلبي نافر من صحتها ، مستبعد لثبوتها ، تلوح أمارة الوضع عليها ، وتلمح إشارة التلفيق فيها ، ولا يقع في قلبي أن محمد بن إسماعيل يقول هذا ، ولا بعضه» .